

على هامش الصراحة

النسبية

إحسان شمran الياسري

كل شيء في الكون نسبي إلى شيء آخر.. وأوله الحب، ثم تأتي بقية الأشياء.. فأنا أحبك، فيما لا يحك آخر، وترى أم أولادك هي الأجل، فيما يقول آخرون (أعانك الله عليها)، وكم من قصة حب أهذلت الناس لوجود التباين بين رؤاهم ورؤية المحب حبيبه.

وبعد الحب، أشياء أخرى.. مثلاً الأهمية.. وهناك مصطلح اسمه (الأهمية النسبية)، فما هو مهم عندك، لا يُعتبر مهماً عند غيرك.. ومن أجل هذا، عليك ألا تستهين بما يُشغل الناس أو بمفهوم الأهمية النسبية، فأنا أضمن لك فهماً أكثر لأبناء جلدك، وشيوع ثقافة التسامح في نفسك، والكثير من الرضا عن أدائك عكك ولعلاقتك بالناس.. ما الذي يُشغل بالك، ثم لا يُشغل بال الناس.. أو العكس، هو ذلك الحزن الذي تهتم به، وما إذا كان الناس يهتمون به أو بتنيء آخر. وأي شخص يملك أو يتجوز سلطة يجب أن يكون بارعاً في تقدير الأهمية، والأهمية النسبية.. والسلطة تبدأ من قدرتي على التحكم بالقم الذي أكتب به، ولا تنتهي حيث تكون سلطة رئيس الدولة.. والرقيب هو الذي ينشغل بالقضايا طبقاً لمفهوم الأهمية النسبية.. فمن غير المعقول أن يهتم رئيس هيئة الرقابة في البلاد (أياً كان اسمها) بمبلغ موظف اشترى سلعة لدائرتة بثمان يزيد بنسبة (٢٠٪) على الأسعار السائدة في السوق، ثم يتبين إن سعر السلعة هو (١٠٠) ألف دينار، بذات المستوى من الاهتمام بمبلغ موظف أهدر (٥٠٠) مليون دينار.. أكيد إن مستوى رئيس هيئة الرقابة هو محل اعتبار في موضوع الأهمية النسبية. إذ ما يجب أن ينشغل به هو القضايا الخطيرة ذات الآثار الخطيرة على الدولة ومستقبلها.. وينطبق هذا على الرقيب من هيئة الرقابة الذي يجب أن يميز هو الآخر في موضوع الأهمية النسبية.

وحتى ذنوب أولادنا ومعاصيهم يجب أن تخضع للأهمية النسبية في سلوكنا تجاهها.. فنعاقب ونُتَبِّه بمقدار الذنوب والإنجازات دون أن نغالي.. وأفضلنا هو الذي يحسن تقدير هذه الأهمية ويُقدِّر آثارها ومنافعها ومضارها.

ihshanshamran@yahoo.com

رياض التعماني



ويكلم ما أتيت من بسالة ومطاقة على استغفار ما تخترته من قدرة وشراسة في مقارعة عدو بفاجتك كل مرة بمعنى ومبني جديدين مختلفين.. عو لا يقف عند حدود تعبير أو شكل واحد إنما تجده دائم الدخول في نهر من ظلام تحولات لا تنتهي.. أنت تحاول، بياس من اختار صرح الخسارة الأخير، الإحتماء بما تبقى لديك من زمن وطعام كي تواجه هجمات تتدفق عليك بأمواج عاتية من رعب، ونزوح وخاوف ضراخ، واختناقات وعممة تقصيك عن رؤية جسك وروحك، وعواصف مأس تضيق في مداراتها فسحة الأمل، بل فسحة الهواء الذي تنفخ حتى أن النظرة التي تصوبها إلى ما حولك تصطم بجدار الهواء فتزدرب إليك دومات ومدارات من كل هذا الجنون واللامعقول.. من كل هذا التدهور والعجز الذي يجردك من آخر أدوات الدفاع عن عناصر الحياة فيك، وفي كل ما يعطله انتماءك للواقع والأفئدة والدفء والتكافل والمحبة من معنى هو ميزة حياة وحرارة الشروق الذي تحول في أعماقك إلى غريزة تشك بقوة تنسبك جميع تلك السنوات التي كنت تعذب وتموت فيها.. سنوات كانت قد أعدت بيقظة تامة وخبرة ومهارة وكفاية لا تنكر حتى تكمن هذه السنوات لا كما كنا نريها أن تكون بل كما أروا لها أن تكون.. خراب.. فساد.. حطام، تأكل ضباع، انعدام امکانات الفكر الحرفي ظل سيادة عنف ديني يحرك من أبسط حقوقك كأسنان وهي حرية الاختلاف، والرؤية المستقلة والانتماء الخاص.

أنت الآن في امتحان عسير لمعنى وجودك الأول، وموقفك الأخلاقي من نفسك ومن العصر الذي تحيا.

جارك المسيحي يُقتل دونما سبب.. تحاول أن تجد مبرراً لذلك.. تحاول أن تفرغ نفسك من كل ما فيها حتى تصبح كتلة من هشاشة طاعية... عدوك الأول اليوم بصيرتك التي تريد النفاذ إلى قلب الأشياء متخفية ظاهراً هذا الظلام إلى أعماق ظلام آخر أشد فكتاً، وهو لا أعد لمستقبل هذه البلاد.

كان كل حقدهم ذاك بكل ما أحدثه من موت ومأس وحروب ومدام لم يكف لإشباع حقدهم على بلاد جريرتها وجريمتها الكبرى إنها اقترفت ذات يوم فترة الحرية والحلم، وأنها بنت لأرض الحكمة الأولى، بابل العظيمة.

والى الأبد لن ننسى ما فعلته بابل، وعليها أن تدفع ذلك هو القسم الأكبر الذي يريد أولئك الذين قروا أن يكون الدرس مبريراً، وكأس السم خالصة، فكانت المنذبة التي لم تتوقف حتى اليوم ومنذ عام ١٩٦٣،

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هنا سننبقى.. والى الأبد

العذاب الجهنمي وهذه المفاجعة التي تحصل اليوم؟ هل شهوة السلطة.. بما تمتلكه من جاهة ومال ومغريات.. تستعيد صاحبها الى الدرجة التي تنسبه أولى واجباته الإنسانية إزاء الناس وخاصة الفقراء منهم؟ إن ذلك موجه إلى أبعاد حدود الوجد والخيبة.. في هذا الذي لا يلتقط أو يقال تغيب عن نفسك ونصحو لتغيب فتصحو ثانية... أين الأصدقاء؟ أين الأهل وأين الأيام؟ أين يمكنك الحصول على الأمان؟ أين يمكنك النوم دونما رعب؟ أين تسير وأين تنتظر والى أين تذهب؟ أين.. بل، أين من الأين؟

أين العالة في كل هذا الذي يجري؟ اليس الواجب أن تتيقظ الناس الى مسؤولياتها الأخلاقية، فتتخذ لمواجهة القطعان الوحشية التي تفرص عليهم واجب القتال دفاعاً عن قيم الأمانة والكرامة والمحبة التي تربطهم بإخوانهم من أبناء وطنهم الواحد.. سيما وأن قوى الإحتلال والسطوات الخلية قد تخلفت عن الحماية وهي مسؤوليتهم القانونية والأخلاقية والشرعية؟ يعجزك الأمل الساحق ويجعلك إلى فئات هشنة ويقايا أشياء مبعثرة.. لكنت ما زلت حياً وتريد الخلاص رغم كل هذه المقبرة الممتدة من أعالي الفرات حتى شواطئ سبط العرب.. فتقرر الخروج بما يشبه الصرخة والمغامرة.. والخروج إلى أين؟

الحيث روح البلاد ما تزال تتأجج، وكرامتها تواصل صعودها إلى أعلى وأعلى، إلى علو تتطلع إليه مفردات نصب الحرية.. إلى النقطة التي أطل فيها جواد سليم العظيم من روح وشمس أجداده الأوائل الذين بنوا مجد حضارات وادي الرافدين.

هناك عند عتبة النصب الذي هو عراقك وبيتك المطمئن وقلبتك الطاهرة وراحة قلبك المعذب وفكرك وحريتك ووجودك الحق.. هناك تجد كينانك برمته يرتعش ويتألم بالدمع والضوع وهو يردد عبارته الأتقي والأبهي

ليس إلى سواك أذهب، ولا أجيء عند غيبة غيرك، لا تخزني عنا نحن الجموع المحبة، واجعلنا من أبناء الخلاص وتطيب النعمي نحن لوذ بك وبجمالك، وإلى الأبد، أبعث فينا ما يثبتنا على الحق الذي أوجدك، والضوء الذي كونك، والحرية التي كانت في أصل كيانك الأعظم، ولا تتركنا كائنات معزولة ليس لها إلا الألم والهباء وجهات الخراب العميم.. لتبقى محروساً بالسوسن والشموع والبنام ورجاء الأفضة والفجر البعيد.. والى أن يحين الخلاص وتطيب النعمي نحن لوذ بك وبجمالك، إننا نجد كرامتنا في تطلك المهمل إلى الأعلى، وإلى الاعتناق الجميل.. في وثبتك الأسطورية لتجاوز الحد واختراقه نحيا زمن حريتنا الفريدة الخاصة.. أنت وحدك من يشهد على قوة اندفاع روحنا التي لا تموت.



كلنا نحن مندانيون.. مسيحيون.. مسلمون.. كل ما إيزيديون.. شيك.. عرب، كرد، تركمان.. وكل ما تحتضنه هذه الأرض المقدسة، أرض السومريين والبابليين والآشوريين.. كلنا كل واحد.. هنا سنبقى والى الأبد، نحيا بالحب وللحب ومع الحب

١٠٠١. يعاني سكان الصين والهند الذين تجاوز عددهم في كل بلد المليار والنصف مليار نسمة أزمات الكهرباء والزراعة.

٢. سرب بعض الرجال الأمنيين معلومة تفيد بأن قسماً كبيراً من حوادث الاعتداء والقتل كان وراءها تجارات عقارات ودلالون وعصابات اغتنت من عمليات السطو والسرقة والتهديد والاختطاف كي يسيطر هؤلاء الناس إلى بيع بونتهم وممتلكاتهم بأسعار متدنية.. إنها إحدى النتائج الكارثية لخسوف قوى الإحتلال والحكومة العراقية عن مسؤوليتها في حماية المواطنين وممتلكاتهم.

الترجمة ساحة للوعي الفكري في عصر العولمة

مثنى كاظم صادق



كان مفهوم الترجمة في العقود الماضية هو معرفة لغة أخرى غير اللغة الأم، بيد أن الترجمة ليست مجرد النقل من لغة إلى أخرى فحسب، بل العلم باللغة المنقولة والناقلة على حد سواء تقريبا. ومن هنا برز في العراق أعلام من المترجمين المعتمد على دقة وأمانة ترجماتهم كالدكتور صفاة علوصي وجبرا إبراهيم جبرا وعبد الواحد لؤلؤة وغيرهم من مترجمي اللغة الإنكليزية واللغات الأخرى ممن سار على خطاهم وتمثل بنهجهم.

ويمكن أن يضفي النص المترجم إبداعاً على إبداع لغته الأصلية (الأم المنقول منها تبعاً لأسلوب المترجم وصياغته اللغوية، فقد تشتهر نصوص مترجمة أكثر مما اشتهرت به عندما كانت مكتوبة بلغتها الأصلية والأشك في أن للمترجم الدور الفاعل في هذا النجاح، فكتير من المترجمين يعتمدون النقل المعنوي لا الحرفي كي يتلاءم النص مع المحيط الجديد، الذي سيرقاه؛ ولذلك قيل في المثل (المترجم خائن) وعلى الرغم من فسوة ذلك المثل إلا أن فيه وجهة نظر؛ لأن ذلك من التحريف للنص بقى إزاء المترجم عاجزاً؛ لا اعتقد ذلك؛ لأنني أشبه الترجمة بالجسر الذي يربط بين صفتين، فإن كانت قمة جودة أو عيب في هذا الجسر أو ذاك فلا نخل للصفتين في هذه الجودة أو العيب؛ لإنهما صفتان متكافئتان في المسافة ومنسوب المياه، إذ لا توجد - بحسب اعتقادي - لغة أكثر أدبية وشاعرية من لغة أخرى على مستوى النص، لكن يمكن أن تكون هذه اللغة أكثر عدداً بأبوابها من هذه اللغة، هذا من ناحية التفاضل في الكم ليس إلا.

يرى البعض أن المترجم ليس سوى ناقل للكلام المنجز غير ملتفت إلى ما يقوم به المترجم من عملية ترتيب للنظام اللغوي الوليد عن النص القديم، فالترجمة ليست نقل ألفاظ إلى أخرى فحسب، بل تمكن مهارة الترجمة في صياغة النظام اللغوي لهذه الألفاظ بحسب الأنساق النحوية والاشتقاقية والمصطلحية للغة المترجم إليها، وهذا يرتبط كثيراً بالمهارة اللغوية ودقة الحدس لما هو مقصود في النص ضمن ساحة وعي المترجم، الذي يرى هذا المعنى أو ذاك بحسب احتمالية النص، إن الترجمة انفتاح البشر على بعضهم البعض، فتجد أن دول العالم المتحضر، ارتقت وتمدنت بسبب التفرؤص بالترجمة وإنشاء الجامعات والمؤسسات لها ولا ننسى التجربة الناجحة في بداية العصر العباسي في إنشاء بيت الحكمة وما قام به من ترجمة لكتب: الطب والعلوم والفنون؛ لذا نحن نحتاج اليوم إلى عشرات من بيوت الحكمة، إذا علمنا أن هنالك نساباً محموماً في الوقت الحاضر بالمعرفة وإنتاج المعلومات والحصول عليها عن طريق الترجمة، سواء كانت هذه المعلومات رقمية أم غير رقمية، وللمترجمة الدور الأبرز في تحصيل هذه المعلومات وهي (طارجة) كما يقولون، ولغة دراسات قد أشارت إلى أن ما حصل من نهضة حضارية في بلد كماليزيا سببه الترجمة؛ لأنها ترجمت أضعاف ما تنتج من كتب ودراسات وبحوث، بل وصل الأمر ببعض الدول أنها ترجمت أكثر من ٨٠٪ مما تصدره من كتب، في مقابل هذا تظل الترجمة عندما مع الأسف تقوم على ممارسات فردية، غرضها في الغالب الحصول على أجره إضافية تساعد المترجم على تحسين حاله المادي، وحتى هذه الترجمات الفردية لا يمكن أن تغني من جوع، لأنها لا تأتي ضمن خطة منهجية للترجمة، فإذا كانت الأسطورة تشير إلى أن الناس كانوا يتكلمون لغة واحدة، ولبلبل الرب لسانهم في بابل، فيجب أن نكون من أول الدول السباقية في توحيد هذه اللغات وجعلها لغة واحدة نقرأها عن طريق الترجمة.

الجامعات، أفردت المحكمة في حياتها صفحة كاملة لانتقاد وإدانة الحكومة (لتعمدها إقامة إشكالات لوقف تنفيذ أحكام القضاء الإداري في محاكم مدنية غير مختصة، حيث صدر حكم من محكمة القاهرة للأموال المستعجلة بعباديين بوقف حكم أول بإلغاء الحرس الجامعي.. وهذا الحكم معدوم ولا يرتب عليه أي أثر قانوني، ولا يشفع للجهة الحكومية المنتفعة عن تنفيذ الحكم إقامة إشكال أمام محكمة غير مختصة وفقاً لما استقرت عليه أحكام المحكمة الدستورية العليا.. إن محاكم مجلس الدولة وحدها هي المختصة بوقف الأحكام الصادرة منها، ولا يوجد عذر للجهل بهذا المبدأ سواء من هيئة قضايا الدولة (محامي الحكومة) باعتبارها هيئة قضائية تسهم في سير العدالة، وكذلك المحاكم غير المختصة بنظر هذه الإشكالات وتصير فيها أحكام، حتى لا يكون الانعدام مصيراً لأحكامها المخالفة للدستور والقانون.

وأكدت المحكمة الإدارية العليا يوم الخميس الماضي برئاسة المستشار مجدي العجاني نائب رئيس مجلس الدولة نفس المعنى عندما أصدرت حكماً بتنفيذ جميع الأحكام الصادرة من المحكمة خلال الأسبوع السابق بإلزام اللجنة العليا للانتخابات بقبول أوراق بعض المرشحين للانتخابات مجلس الشعب والتي لم يتم تنفيذها واستشكلت عليها الجهات الإدارية أمام محكمة غير مختصة.

ولأسف لم تلتفت الحكومة ولجنتها الإدارية المسماة (اللجنة العليا للانتخابات) إلى أحكام القضاء ومبادئ الدستور والقانون، وأصرت على موقفها الذي يوصم مجلس الشعب القادم - وقيل أن يوجد - بال تزوير والبطان.

ولا علاقة له بأحكام القضاء الإداري (قضاء مجلس الدولة) المختص بالنزاع بين الأفراد والسلطة التنفيذية، فالقضاء الإداري لا يعرف الاستشكال في التنفيذ، وأحكامه يطعن عليها أمام القضاء الإداري وحده.

ومع ذلك فقد دأبت الحكومة إلى الاستشكال أمام القضاء العادي في أحكام القضاء الإداري بهدف وقف التنفيذ، رغم علمها بأن هذا الإجراء باطل قانوناً وأن القضاء العادي سيصدر حكمه برفض الاستشكال عند نظر الموضوع لعدم اختصاصه، وهو ما حدث عشرات المرات إن لم يكن مئات المرات، ولكن الهدف من هذا الإجراء الباطل قانوناً هو وقف التنفيذ لحين قيام الحكومة بتنفيذ القرار المطلوب، وحين يصدر الحكم برفض الاستشكال في التنفيذ يكون القرار قد أصبح واقعاً وفات أو أن تصحيحه، وإذا كان الأمر يحتمل الجدل في الماضي، فقد حسمت أحكام القضاء هذا الجدل بصورة نهائية وواضحة، عندما عرض على المحكمة الدستورية العليا تناقض الأحكام في موضوع الاستشكال في تنفيذ أحكام القضاء الإداري أمام القضاء المدني، وأصدرت حكماً عام ٢٠٠١، وأرست المحكمة الدستورية العليا مبدأً واضحاً بتأكيد عدم الاعتداد بالاستشكالات التي تقيدها الحكومة أمام القضاء المدني غير المختص ومحاكم الأمور المستعجلة لوقف تنفيذ أحكام محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية العليا، وأن هذه الاستشكالات عديمة الأثر القانوني لإقامتها أمام قضاء غير مختص (وهي والعدم سواء).

وفي حكم للمحكمة الإدارية العليا برئاسة المستشار محمد عبد الغني رئيس مجلس الدولة، الخاص بإلغاء وجود الحرس الجامعي داخل

الوعي النزائلي فونقيضه

ومن جهته يقوم النظام الشمولي مضموناً والتعديدي شكلاً بحصار الوعي الجديد ومؤسساته، هذا الوعي الذي تخلفه فضالات القوى الديمقراطية من أحزاب وقائبات ومنظمات مجتمع مدني، ويبدو على هؤلاء جميعاً كأنه حُرث في البحر، خاصة أن الجمهور الواسع يرى جيداً كيف أن الواقع البائس بعيد النجاة لا يقترب، فيختار بشكل والأهداف للبعد ما تقترب، فيختار بشكل والشخصية جداً وتكرس الفردية والأنانية، وتبرز مجدداً في ظل مجتمع دخل إلى الحداثة ولو ببطء كل الهويات ما قبل الحديثة من الإنتماءات الأولية للأسرة، للقبيلة، للعشيرة للمنطقة التي تصبح جميعها مالداً في ظل ركود المجتمع الكبير بل وتحلله، وفي ظل الخوف العميق الذي تخلفه حالة الطوارئ الدائمة وعنق الدولة البولييسية المكتوم والمعلن.

للعوي المشسوه إن أسباب عميقة في

والاختيارات السياسية، كذلك سارع بعض المصلحين إلى توجيه الاتهام لأحزاب السياسية والحركة الديمقراطية المعارضة بأنها فشلت في أن تنشر وعياً مغايراً في أوساط الجماهير لترى أبعد من المصالح الصغيرة، بل ونضع هذه المصالح الصغيرة نفسها في إطار أوسع وأشمل هو إطار الخيارات العامة لنظام حكم تطغي سطلي منحاز للأقلية الغنية المتكئة على حساب الأغلبية من المنتجين والكاثرين.

ويتجاهل هؤلاء جميعاً أن تفوتهم حقيقة النظام القائم الذي هو خليط من الليبرالية الاقتصادية والاستعداد السياسي، أو الشمولية السياسية بالأحرى التي يندمج فيها الحزب الحاكم بالدولة، وتسيطر الأخيرة على بعض أهم أدوات التنشئة وبناء الوعي من الإعلام للمدرسة إلى المؤسسة الدينية الإسلامية والمسيحية، وتتفاعل هذه المؤسسات في ما بينها لتنتج الوعي السائد وتشكل آليات الثقافة السائدة وتوجهاتها.

أسفرت الانتخابات التشريعية الأخيرة في مصر من ضمن ما أسفرت عنه في جولتها الأولى، عن وعي مشوه لدي طاعات واسعة من جمهور الناخبين يشوب نظراته للياسية التي اختزلها هذا الوعي في مجموعة من الخدمات والمصالح المحلية أو الشخصية الصغيرة.. ولم ينظر هذا الوعي لأفق أوسع هو منظومة السياسات العامة التي ينتهجها الحكم من حيث فلسفتها ورؤاها ومنطلقاتها. ويتطلع بعض المصلحين والصحفيين باتهام الشعب المصري بالبحث عن مصلحة قصيرة النظر والمحدودة، كما أن توجهها مصلحياً نفعياً بل وانتهازياً مباشراً بقود خطوات المصريين كما يقال في عالم السياسة متغاضياً عن الأهداف العامة التي تمس جوهر المثلثات